

المنصة الرقمية للمستثمر ودورها في ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ضوء قانون 18-22

The Digital Platform Investors and Its Role in Promoting Foreign Investment in Algeria in Light of Law No 22-18.

ط.د فوزي عواس*

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، مخبر الدولة والإجرام المنظم مقارنة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، الجزائر، f.aoues @univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/30؛ تاريخ القبول: 2025/12/19؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تعتبر المنصة الرقمية للمستثمر، أداة فعالة لمنح العقار الاقتصادي، مواكبة لتكنولوجيا العصر المعلومات، سرعة في معالجة الملفات المودعة من طرف المستثمرين، مجسدة لمبدأ الشفافية ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري، كما يمكن من خلالها للمستثمر تتبع ملفه بداية من التسجيل إلى غاية تجسيد المشروع، وهي عامل من عوامل جذب واستقطاب الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار، وتحقيق التنافسية بين جميع المستثمرين على حد سواء وطنيين أو أجانب.

كلمات مفتاحية: المنصة الرقمية للمستثمر؛ مبدأ الشفافية؛ البيروقراطية؛ استقطاب المستثمرين؛ تحسين مناخ الاستثمار.

Abstract:

The digital platform dedicated to investors constitutes a modern legal instrument for the allocation of economic real estate, aligned with contemporary developments in information technology and digital governance. It facilitates the swift and streamlined processing of investor applications, in accordance with principles of

administrative efficiency, transparency, and accountability, Furthermore, the platform plays a critical role in dismantling bureaucratic barriers and combating administrative corruption, thereby strengthening the rule of law within the investment framework. By enabling investors to monitor the progress of their applications from initial registration to the full realization of their projects, it enhances procedural clarity and legal certainty. This mechanism serves not only as a catalyst for attracting and retaining investment – both domestic and foreign – but also as a tool for fostering a competitive, transparent, and equitable investment environment.

Keywords: Investor Digital Platform, Principle of Transparency, Bureaucracy, Investor Attraction, Enhancing the Investment Climate.

مقدمة:

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية كأحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي هذا الإطار برزت أهمية التحول الرقمي كوسيلة لتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، من بين أبرز الخطوات التي اتخذتها الدولة، إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر، التي تمثل أداة إستراتيجية لتوفير بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي.

جاء هذا التوجه في سياق الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي كرسها القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يونيو 2022 المتعلق بالاستثمار، حيث يهدف إلى خلق مناخ أكثر جاذبية من تبسيط الإجراءات، وتوفير المعلومة الدقيقة، وتقليص أجال المعالجة الإدارية، وهو ما تتكفل به هذه المنصة الرقمية الجديدة، توفر المنصة إطارا موحدا وشاملا إلكترونيا، مما يقلل من البيروقراطية ويزيد من الفعالية.

وفي إطار الإجراءات التحفيزية لجذب الاستثمارات سواء أكانت وطنية أو أجنبية كان إنشاء منصة رقمية للمستثمر كأداة أو وسيلة تشجيعية لربح واختصار الوقت والقضاء على بيروقراطية الإدارة التي يشتكي منها الكثير من المستثمرين، وهو ما تعمل عليه الدولة بتطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الاستثمار وإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي وإعطاء صورة أفضل عن مناخ الاستثمار، وهو ما تم مع صدور قانون

رقم 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار.

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار، لازال تعترض المستثمر الأجنبي عدة عراقيل تتعلق أساسا بالبيروقراطية، نقص الشفافية وصعوبة الحصول على المعلومات، ومن أجل تجاوز هذه التحديات، تم اعتماد المنصة الرقمية للمستثمر كأداة عصرية لتبسيط الإجراءات وتعزيز جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية، ومن هذا المنطلق تبرز الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت المنصة الرقمية للمستثمر في ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتحسين مناخ الاستثمار؟

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المنصة الرقمية للمستثمر

المبحث الثاني: دور المنصة الرقمية للمستثمر في ترقية الاستثمار الأجنبي

وقد تفرعت عنها أسئلة فرعية:

* ما هي المنصة الرقمية للمستثمر وكيفية عملها؟

* كيف تساهم المنصة الرقمية للمستثمر في تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمر الأجنبي؟

* إلى أي مدى استطاعت المنصة الرقمية في تحسين ثقة المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر؟

ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ماهية المنصة الرقمية وكيفية عملها، والوظائف التي تؤديها، مع التركيز على دورها في ترقية الاستثمار الأجنبي تحديدا، بالنظر إلى الحوافز والضمانات التي يمنحها القانون الاستثمار، كما سيتم تحليل مدى مساهمة هذه الأداة الرقمية في إزالة العراقيل التقليدية التي كانت تعترض المستثمرين الأجانب، ومدى استجابتها لتطلعاتهم في بيئة استثمارية حديثة وشفافة، وقد تم إتباع المنهج التحليلي في إعداد الدراسة التي اعتمدت على مختلف النصوص القانونية وذلك من أجل تحليلها،

المبحث الأول: ماهية المنصة الرقمية للمستثمر

تشكل المنصة الرقمية للمستثمر إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الرقمي الحديث، حيث توفر البيئة افتراضية آمنة وفعالة لتسهيل عمليات الاستثمار وفق ضوابط

قانونية واضحة، وفي إطار القانون رقم 18-22 تهدف هذه المنصة إلى ضمان شفافية وحماية المستثمرين وتعزيز الثقة في المعاملات، يعرف هذا المبحث ماهية المنصة القانونية وكيفية عملها انطلاقا من أحكام التي اقراها المشرع لمواكبة التحولات التكنولوجية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمنصة الرقمية للمستثمر

تعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة محورية في تبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار ودعم الرقمنة وفقا للتشريعات الجديدة، وهذه المنصة تعمل على تسهيل الولوج للمستثمرين إلى المعلومات والخدمات.

الفرع الأول: مفهوم المنصة الرقمية للمستثمر

لقد أنشأت المنصة الرقمية للمستثمر بمقتضى المادة 23 من القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار⁽¹⁾ ويستند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث تسمح بتوفير كل المعلومات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا، وكذا الإجراءات المرتبطة به.

وتعرف المنصة الرقمية للمستثمر بأنها: أداة إلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها⁽²⁾، وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات واستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الإنترنت وتسمح بتكثيف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار ونوع الطلبات.

يتضح من خلال التعريف السابق أن المنصة الرقمية للمستثمر كآلية تكنولوجية جديدة في المجال الاستثماري تمنح المستثمر أفق واختيار آخر بعيد عن التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية وإزالة الملفات الورقية وتسمح له بتتبع ملفه الاستثماري من بدايته عبر المنصة بتبيان الإجراءات الواجب إتباعها إلى غاية اختياره نشاط المراد

(1) المادة 23 القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 يوليو 2022.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج.ر.ج، عدد 60، الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

الاستثمار فيه.

كما يمكن تعريف المنصة على أنها: همزة وصل رسمية ممتازة بين المستثمر والإدارة المكلفة بالاستثمار، ما يضمن له سهولة الولوج إلى الصفحة الإلكترونية وتفعيل حسابه البريدي ما يمكنه الاتصال بالإدارة في أي وقت ومن أي مكان ما يوفر له الوقت والتكلفة ويشجعه على التفاعل والتواصل عن بعد وتتبع ملفه الاستثماري⁽³⁾

وبذلك فالمنصة الرقمية للمستثمر ألغت الطابع الزمني والمكاني والمادي التقليدي وحلت مكانه الوسيلة الإلكترونية الحديثة الافتراضية الأمنة والأنية وأزالت العقبات التي تواجه المستثمرين وزيادة في الثقة والشفافية في التعاملات ما جعلها أكثر أريحية ومصداقية لدى المقبلين على الاستثمار وهو ما يمكنهم متابعة ملفاتهم والاطلاع على المعلومات والمستجدات إلى غاية الإنجاز الفعلي لمشروعه والدخول في استغلاله.

هذا كله ساهم في الإقبال المتزايد من قبل المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل مشاريعهم، ويعد هذا مؤشر إيجابي بعد حالة الجمود للاستثمار الوطني والأجنبي وهو ما تراهن عليه الجزائر في ظل قانون الاستثمار رقم 22-18 على تحريك وإنعاش الاقتصاد⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: كيفية عمل المنصة الرقمية للمستثمر

تعد الرقمنة أحد الركائز الأساسية لتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر، وقد جاء القانون رقم 22-18 ليؤسس جملة من الأليات التي تسعى إلى تعزيز الشفافية، تبسيط الإجراءات، وتحسين مناخ الاستثمار، من أبرزها المنصة الرقمية للمستثمر أنشئت هذه المنصة بموجب المادة 23 من السالف الذكر، وتشرف على تسييرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، لتكون نقطة محورية موحدة لخدمة المستثمر داخل الجزائر وخارجها.

تعمل المنصة وفق نموذج رقمي تفاعلي يسمح بتقديم طلبات الاستثمار إلكترونيا، دون الحاجة إلى تنقل فعلي، كما تتيح إمكانية تحميل الوثائق، اختيار الموقع الجغرافي للمشروع،

(3) بن ياني عائشة، عطار نسيم، المنصة الوطنية للمستثمرين أليات التفعيل وتحديات الواقع: قراءة في المرسوم رقم: 22-298، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص ص 751-771.

(4) حرفوش مداني، كريش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص ص 01-24.

وطلب العقار الاقتصادي بطريقة مبسطة، إضافة لذلك فإنها متصلة بعدة قواعد بيانات وطنية كالإدارة الجبائية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإدارة أملاك الدولة، مما يسمح بالمعالجة الآلية للملفات وتقليص الأجل الإدارية، وهو ما تؤكد عليه المادة 23 الفقرة 02 من القانون 18-22 التي تشترط التسيير الرقمي المتكامل عبر المنصة.

تمر العملية بعدة المراحل: أولاً، يقوم المستثمر بإنشاء حساب إلكتروني مصادق عليه في المنصة، ثم يملأ نموذجاً استثمارياً يتضمن بيانات المشروع بعد الإيداع، تتم معالجة الملف من طرف الوكالة، التي تمنح شهادة تسجيل الاستثمار إلكترونياً، وتخطر المستثمر بالتقدم المحرز، كما يمكن تقديم طلبات الاستفادة من الحوافز والمزايا الجبائية والجمركية مباشرة⁽⁵⁾، وتتم دراستها وفق جدول زمني مضبوط لا يتعدى خمسة عشر (15) يوماً، كما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 300-22⁽⁶⁾.

إن المنصة الرقمية تجسد إرادة السلطات العمومية في إدخال الحوكمة الإلكترونية إلى ميدان الاستثمار، مما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين ويكرس مبدأ الشفافية، غير أن نجاحها يظل مشروطاً بمدى نجاعة البنية التحتية الرقمية، تكوين الموارد البشرية، وتكامل الأنظمة الإدارية، وهنا تكمن أهمية التخطيط الإستراتيجي للتكامل الرقمي في سياق تحسين مناخ الاستثمار⁽⁷⁾، في المجمل يمثل تفعيل المنصة الرقمية للمستثمر أداة فعالة لتحقيق أهداف القانون 18-22 ميدانياً، ويساهم في بناء بيئة استثمارية عصرية متجاوبة، وعادلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمنصة الرقمية للمستثمر والمهام المنوطة بها

يشكل التحول الرقمي ركيزة أساسية في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الشفافية والفعالية في تسيير المشاريع الاقتصادية، وفي هذا الإطار جاء القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار ليكرس إنشاء منصة رقمية موحدة مخصصة للمستثمرين في الجزائر، وتعد

(5) مرسوم تنفيذي رقم 300-22 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022، والذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للإستفادة من ضمان التحويل، ج.ر.ج، العدد 60.

(6) المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/07/07 على الساعة 09:07.

(7) ماديو ليلي، " الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد 1، 2023، ص ص 637-661.

هذه المنصة أداة محورية لتسهيل الإجراءات الإدارية ومتابعة الملفات الاستثمارية بصفة أمنية وشفافة، غير أن نجاح هذه المنصة مرتبط بفعالية هيكلها التنظيمي ومدى وضوح الموكلة لها ومن هنا تبرز أهمية دراسة هيكلها التنظيمي في ضوء الأحكام التي جاء بها القانون 18-22.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنصة الرقمية للمستثمر

تعد المنصة الرقمية للمستثمر أحد الإنجازات القانونية والتنظيمية التي أقرها المشرع الجزائري ضمن قانون الاستثمار رقم 18-22، تهدف هذه المنصة إلى تسهيل إجراءات الاستثمار، تبسيط المعاملات الإدارية، وتقليص الزمن الإداري المرتبط ببدء وتنفيذ المشاريع، وهو ما يفرض وجود هيكل إداري فعال وشفاف يدير هذه المنصة.

يرتكز الهيكل الإداري للمنصة الرقمية على الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، وهي الهيئة العمومية التي خلفت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب أحكام المادة 06 من القانون رقم 18-22، وتناط بالوكالة مهام الإشراف العام على المنصة وتسييرها وضمان التنسيق بين مختلف المتدخلين في المجال الاستثماري من بوابة إلكترونية موحدة⁽⁸⁾.

يتكون الهيكل الإداري للمنصة من عدة مستويات تنظيمية مترابطة على راس هذا الهيكل، يوجد مجلس إدارة الوكالة، والذي يحدد السياسات العامة ويشرف على البرامج التشغيلية والتقنية المرتبطة بالمنصة، ثم تأتي الإدارة العامة للوكالة، وهي الجهة التنفيذية التي تضطلع بمهام التنسيق اليومي والتسيير التقني للمكونات الداخلية للمنصة، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والأمن السيبراني، وتحديث البيانات⁽⁹⁾.

أما على المستوى اللامركزي فقد نص القانون على إنشاء شبائيك وحيدة لامركزية عبر الولايات، تتولى تسيير ملفات المستثمرين محليا، وتمثل داخلها عدة قطاعات وزارية وجهات إدارية (جمارك، الضرائب، الأملاك الوطنية، الضرائب ...)، بما يسمح بتقليص

(8) قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يونيو 2022 متعلق بالاستثمار، ج ر ج، عدد 44.

(9) حرفوش مداني، كريش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص ص 01-24.

التنقل الإداري وتوفير خدمة موحدة للمستثمر⁽¹⁰⁾.

إلى جانب هذه الشبابيك، تم استحداث الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، والذي يتمركز في مقر الوكالة، ويعنى بمرافقة المشاريع التي تتجاوز حدود الولاية الواحدة أو تلك التي تتطلب موافقات من عدة قطاعات وزارية مركزية⁽¹¹⁾.

كما يتضمن الهيكل الإداري أيضا قسما خاصا بالمتابعة القانونية وفض النزاعات، حيث تم التنصيب على إنشاء لجنة وطنية عليا للطعون المتعلقة بالاستثمار، وهي هيئة إدارية مستقلة تتولى دراسة شكاوى المستثمرين والبت فيها ضمن أجال قانونية محددة.

يضاف إلى هذا الهيكل الإداري، قسم الاتصال الرقمي، المكلف بإعداد النشرات التوجيهية والإعلانات، وتقديم الدعم الفني للمستثمرين من خلال المنصة، مما يسهم في توعية المستثمرين بالفرص المتاحة والإجراءات الواجب إتباعها⁽¹²⁾.

وتتميز البنية الإدارية للمنصة بطابعها الشبكي، حيث تجمع بين المركزية في التنسيق على مستوى الوكالة، واللامركزية في تنفيذ الإجراءات على المستوى المحلي، وهو ما يتماشى مع روح الإدارة الإلكترونية الحديثة، في المجمل، يعكس هذا الهيكل الإداري الرغبة الدولة الجزائرية في تحديث جهازها البيروقراطي، وتحول نحو منظومة رقمية فعالة تقلص الفساد، وتعزز الثقة بين المستثمر والإدارة من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير بيئة شفافة قائمة على المبادئ الرقمية الحديثة.

الفرع الثاني: المهام الموكلة للمنصة الرقمية للمستثمر

إن المهام المنوطة بالمنصة الرقمية للمستثمر تكمن في تسهيل إجراءات إنشاء الشركات ومعالجة طلبات المستثمرين بطريقة شفافة وتمكينهم من متابعتها عن بعد

(10) زريق عبد الرحمان، جعيرن بشير " واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون 18-22"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص 91 - 102 .

(11) كوسام أمينة، " آليات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار قانون 18-22"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص 131 - 146.

(12) لعشاش محمد، " الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد 18-22"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد الثامن، العدد 01، 2023، ص 301 - 315.

وتضمن الثقة لدى مختلف المستثمرين أجانب أو وطنيين على حد سواء، وإمكانية تغيير نظرتهم التقليدية عن الاستثمار في الجزائر، ومن أهم المهام الموكلة للمنصة هي⁽¹³⁾:

- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة.
- الإسراع في عملية معالجة الملفات المستثمرين ودراساتها من قبل الإدارات المعنية.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة.
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين.
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية⁽¹⁴⁾.
- كما تقوم المنصة بالمهام الآتية:
- تحقيق مبدأ الشفافية بتوفير كل المعلومات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري لاسيما تلك المتعلقة بالعقار الموجه للاستثمار.
- وضع المستثمرين في حالة من المسؤولية والحرص بفعل الرقابة على المشاريع الاستثمارية منذ تسجيلها وخلال فترة الاستغلال.
- مجابهة كافة مظاهر البيروقراطية وإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات الإدارية⁽¹⁵⁾.
- كما تقدم المنصة مجموعة من الخدمات نذكرها كالآتي⁽¹⁶⁾:
- شرح مراحل تسجيل مشروعه الاستثماري عبر إنشاء حساب المستثمر على مستوى المنصة.

(13) المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/07/07 على الساعة 09:07.

(14) المادة 28، من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 60، الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

(15) بن عبيد سهام، دور القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد 01، 2023، ص 521 – 540.

(16) المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني www.invest.gov.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/07/07 على الساعة 09:01.

- الإجابة على الأسئلة التقنية الشائعة حول عمليات تسجيل الاستثمار.
- تمكين المستثمرين من معرفة المتدخلين في عملية الاستثمار على غرار مصالح الوزير الأول إضافة إلى تعريفهم بالأجهزة المكلفة بالاستثمار.
- تبيان كيفية الاستفادة من المزايا المتعلقة بالاستثمار.
- التكفل بتوضيح الإجراءات المتبعة في إنشاء الشركة وهي عملية تربط عدد معين من الخطوات المتتالية لتنفيذ مشروع الاستثمار.
- كما تضمن المنصة كذلك شرحاً لأهم المصطلحات ذات الصلة بالاستثمار وذلك بواسطة المعجم المدرج في موقعها الإلكتروني.

المبحث الثاني: دور المنصة الرقمية للمستثمر في ترقية الاستثمار الأجنبي

تلعب المنصات الرقمية دوراً محورياً في جذب وترقية الاستثمار الأجنبي من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والفرص الاستثمارية فهي توفر بيئة تفاعلية وشفافة للمستثمرين مما يعزز ثقتهم في مناخ الأعمال، كما تساهم في تسريع الإجراءات الإدارية وتحسين التواصل بين المستثمرين والجهات المعنية بالاستثمار.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي والإداري للمنصة الرقمية في دعم الاستثمار الأجنبي

يمثل الجانب الاقتصادي والإداري للمنصة الرقمية عنصراً أساسياً في تهيئة بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي، فهي تساهم في تحسين كفاءة الإجراءات وتعزيز الشفافية وتحفيز المستثمرين من خلال خدمات متطورة.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي في جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعتمد الدول في استقرارها الاقتصادي كعنصر أساسي لجذب رؤوس الأموال الخارجية، وفي الجزائر تسعى الحكومة إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين البنية التحتية وتقديم حوافز مالية للمستثمرين الأجانب، كما يشكل توفر الموارد الطبيعية، عامل مهم في جذب

الاستثمارات⁽¹⁷⁾ هذا من جهة ومن جهة أخرى تم اعتماد قانون الاستثمار رقم 18-22 الذي يهدف إلى رفع القيود على الملكية الأجنبية وتحقيق مرونة أكبر في تحويل الأرباح⁽¹⁸⁾.

بالإضافة إلى ذلك للمنصة الرقمية دور إستراتيجي يتمثل في تحسين بيئة الاستثمار وجعلها أكثر تنافسية فهي تساهم في:

- تقليص كلفة الوقت والجهد للمستثمرين الأجانب.
- تسريع وتيرة معالجة ملفات الاستثمار، مما يؤدي إلى رفع معدلات تنفيذ المشاريع.
- تسهيل الوصول إلى الامتيازات الاقتصادية المنصوص عليها في القانون 18-22، هذه العوامل تمكن من رفع الثقة في الاقتصاد الجزائري وتجعله أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية خصوصاً القطاعات ذات الأهمية للاقتصاد.
- كما توفر الجزائر سوقاً محلية كبيرة بفضل موقعها الإستراتيجي مما يعزز من قدرتها التنافسية، مع ذلك لا تزال تحديات مثل البيروقراطية، ضعف الشفافية، ونقص المرونة البنكية تمثل عوائق أمام الاستثمار الأجنبي⁽¹⁹⁾، لذلك فإن استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتكريس الحكم الراشد يمثلان مفتاحاً لزيادة الاستثمار في المستقبل.

الفرع الثاني: الدور الإداري في تسهيل الإجراءات وتقليص البيروقراطية

تلعب المنصات الرقمية دوراً هاماً في تحسين بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل عمليات المستثمرين وتقليص الروتين البيروقراطي وتعزيز الشفافية والكفاءة، مما يجعلها أداة فاعلة لجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية المستدامة؛ إذ تساهم في:

- تسهيل الإجراءات الإدارية إذ تعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة فعالة لتبسيط الإجراءات حيث توفر خدمة تقديم الطلبات إلكترونياً دون الحاجة إلى مراجعة مكاتب

(17) عبد الرحمان ياسين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 12، 2023، ص 40 – 58.

(18) قانون رقم 18-22 مؤرخ في 2022/06/24 متعلق بالاستثمار، ج ر ج، عدد 44.

(19) الصالحي نادية، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2022، ص ص 55-70.

إدارية متعددة.

- تقليص الوقت والجهد إذ تتيح المنصة الرقمية للمستثمر إتمام المعاملات في وقت قياسي، مما يقلل من الانتظار الطويل المرتبط بالطرق التقليدية.
- الشفافية والمتابعة حيث تمكن المستثمر من تتبع حالة طلبه عبر المنصة، مما يحد من الغموض الإداري.
- التكامل بين الإدارات وهذا يربط بين مختلف الجهات المعنية بالاستثمار (مثل الضرائب والجمارك والتجارة...)، مما يقلل من تقديم وثائق متكررة.
- الحد من البيروقراطية حيث تلغي المنصة الرقمية الحواجز الورقية وتعتمد على معايير رقمية موحدة.
- التحديث التلقائي حيث تعلم المستثمر بأي تغييرات في القوانين أو الإجراءات عبر إشعارات مباشرة.
- التقليل من الأخطاء البشرية وهذا بتحسين الدقة المعاملات بفضل التعبئة الآلية للبيانات.
- خدمات الدعم الفوري توفر هذه الآلية دردشة إلكترونية أو دليلا إرشاديا للإجابة على الاستفسارات.
- تعزيز الثقة في المناخ الاستثماري حيث تساهم في جذب المستثمرين غير ضمان سرية وسرعة الإجراءات.
- الامتثال للمعايير الدولية وهذا بمواكبة التوجهات العالمية في التحول الرقمي للإدارة العامة.

المطلب الثاني: الدور القانوني والتقني للمنصة الرقمية في تعزيز ثقة المستثمر وضمان الشفافية

تعد الثقة والشفافية من أبرز العناصر التي تقوم عليها فعالية المنصات الرقمية، خاصة في بيئة الأعمال والمعاملات الإلكترونية، ويبرز هنا الدور المحوري للأطر القانونية والتقنيات الحديثة في تنظيم عمل المنصة وحماية حقوق المستثمرين، فتكامل الجانب القانوني والتقني يساهم في تعزيز المصداقية وتحقيق بيئة رقمية آمنة وشفافة.

الفرع الأول: الدور القانوني في ضمان حقوق المستثمر وتحقيق الحماية القانونية

جاء القانون رقم 22-18 بمجموعة من الضمانات القانونية التي تكرسها المنصة الرقمية للمستثمر من خلال ما يأتي⁽²⁰⁾:

- تهدف المنصة الرقمية للمستثمر إلى رقمنة الإجراءات الاستثمارية مما يحقق الشفافية ويسهل التواصل بين المستثمرين والإدارات بما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية في الجزائر.
- تعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة رسمية لإتمام كل المراحل تسجيل المشاريع الاستثمارية بدءاً من تقديم الطلب حتى الحصول على الشهادة، مع عرض واضح للعقار والمزايا المرتبطة بالمشروع.
- السلطة المشرفة على المنصة الرقمية للمستثمر هي الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي تخضع لأنظمة القانونية تحدد كيفية التسيير والمتابعة في إطار إداري واضح.
- تسهم المنصة الرقمية للمستثمر في ضمان حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين، من خلال عرض العقار وإتاحته بشفافية وفق معايير قانونية دقيقة.
- تتيح المنصة الرقمية للمستثمر ضمان تحويل رأس المال والعائدات الخاصة للمستثمرين غير المقيمين، مما يدعم الحماية القانونية لحقوقهم المالية.
- تعزز المنصة الرقمية للمستثمر إمكانية المستثمر في اللجوء إلى اللجنة العليا للطعون، مع تحديد أجال للرد ومتابعة قضائية واضحة، مما يرسخ حقه في الدفاع القانوني.
- تسهم المنصة الرقمية للمستثمر في تقليص مظاهر البيروقراطية عبر الرقمنة، وتؤمن حق المستثمر في التتبع الرقمي لسير ملفه القانوني.
- تنص النصوص القانونية على تأسيس "شباك وحيد" مرتبط بالمنصة الرقمية للمستثمر يجمع ممثلي الجهات المعنية بالاستثمار مما يسهل الوصول إلى المعلومات والقرارات القانونية ذات الصلة.

(20) المادة 04 من مرسوم تنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 60، الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

- تنص النصوص القانونية على حماية الحقوق المكتسبة وسماع شكاوى المستثمرين.

الفرع الثاني: الدور التقني في توفير المعلومة وتحقيق الشفافية

في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر أصبحت المنصات الرقمية للمستثمرين أداة حيوية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات وفقا لمتطلبات القانون 22-18، تسهل هذه المنصة الوصول إلى البيانات الاستثمارية، مما يقلص الفجوة المعلومات بين مختلف الأطراف وهذا من خلال ما يلي (21):

- تعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة تقنية متكاملة أنشئت وفقا لأحكام القانون 22-18، بهدف رقمنة الاستثمار وتوفير بيئة شفافة تتكامل فيها القطاعات المعنية إلكترونيا.
- تربط هذه المنصة بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والهيئات المعنية بالاستثمار، مما يلغي الحاجة إلى التبادل الورقي التقليدي.
- وتعتمد المنصة على نظام معلومات مركزي يوفر الوصول المباشر إلى بيانات حول فرص الاستثمار والعرض العقاري والتحفيزات.
- من الناحية التقنية تشمل الخصائص أرشفة إلكترونية، خدمات متاحة على مدار الساعة، وقدرة على استيعاب تدفق المستخدمين وزيادة الكفاءة.
- تتيح المنصة متابعة حالة الملف الاستثماري، وتنبيه تلقائي بحالة الملفات، مما يعزز الشفافية تجاه المستثمرين.
- توفر المنصة بيانات وإحصائيات لحظية ولوحات عرض تساعد في اتخاذ القرار، بما يعكس نهجا علميا وتحليليا.
- ترسي المنصة مبدأ الحوكمة الاستثمار الرقمي، عبر رقمنة منح العقار الاقتصادي وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهم بهذا في الحد من البيروقراطية.
- وضع نظام أمان معلوماتي قوي للتصدي للهجمات السيبرانية وحماية بيانات المستثمرين.

(21) المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني www.invest.gov.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ

2025/07/07 على الساعة 09:01.

ومما سبق ذكره، تعتمد تقنيا هذه المنصات على أنظمة إلكترونية متكاملة تتيح إيداع الوثائق وتتبع المعاملات بشكل آمن وفوري، كما توفر أدوات تحليلية تمكن المستثمرين من تقييم الفرص والمخاطر بكفاءة أعلى، وتضمن سلامة البيانات وعدم تزويرها مما يعزز مصداقية المنظومة الاستثمارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنصات تسهم أيضا في تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب، مما يجعل البيئة الاستثمارية في الجزائر أكثر جذبا وفقا لمؤشرات البنك الدولي، كما أن التحديث المستمر لهذه المنصات يواكب التطورات التقنية العالمية، مما يضع الجزائر في مصاف الدول الرائدة في مجال الاستثمار الرقمي.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لاحظنا التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر وفي هذا السياق برزت المنصة الرقمية كأداة محورية في تعزيز الجاذبية البيئية الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار القانون رقم 18-22 الذي وضع الأسس القانونية والتقنية لهذا التوجه الحديث، لقد أثبتت الدراسة الحالية أن هذه المنصات تمثل نقلة نوعية في كيفية إدارة وتسهيل العمليات الاستثمارية، حيث نجحت في خلق بيئة أكثر شفافية وكفاءة.

تتمثل أهم هذه الإنجازات التي حققتها هذه المنصات في تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب من خلال توفير معلومات دقيقة وأمنية، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أسهمت بشكل فعال في تبسيط الإجراءات المعقدة التي كانت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث سجلت تقارير رسمية انخفاض ملحوظا في المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك أن التكامل بين المتطلبات القانونية والتقنيات الحديثة نتج عنه نظام متكامل للرقابة والمراجعة، وهذا ما عزز من حوكمة الاستثمار والحد من الممارسات غير الشفافة، كما ساهمت هذه المنظومة الرقمية في إحداث تكامل بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار (الجمارك، الضرائب، التجارة، أملاك الدولة) عبر قنوات اتصال موحدة وفعالة.

تشير النتائج إلى أن هذه المنصات الرقمية قد ساعدت في تحسين تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار، وهو ما يعكس التقدم المحرز في هذا المجال، غير أن الدراسة تبرز أيضا بعض التحديات التي تتطلب المعالجة، لاسيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية والكفاءات البشرية المتخصصة.

كما لا يفوتنا في هذا الإطار إبداء ببعض الاقتراحات التي قد تساهم في إثراء وترقية المنصة الرقمية للمستثمر ومرونتها:

1. ضرورة إشراك المستثمرين سواء أكانوا أجانب أو وطنيين، مقيمين أو غير مقيمين لإبراز إيجابيات المنصة واثمنها وتباين سلباتها قصد إيجاد حلول لها.
2. تقليص مدة معالجة ودراسة الملفات في أقل وقت ممكن، لأننا موجودين في عالم تزداد فيه المنافسة أكثر حدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
3. التأهيل والتكوين المستمر للقائمين على المنصة الرقمية للمستثمر لتحسين أدائهم وكفاءتهم مع تقديم لهم تحفيزات قصد تشجيعهم على إنشاء برمجيات تكون أكثر تقدما وفعالية، لتحسين الولوج بأكثر أريحية وربحا للوقت والجهد.
4. التنسيق الجيد والفعال بين مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار تمكن المستثمر من سرعة إنشاء شركته والدخول في النشاط.
5. ضرورة التأمين السيبراني للمعلومات وبيانات المستثمرين المحفوظة في المنصة الرقمية للمستثمر من الاختراق والسرقة.
6. تحديث البنية الرقمية لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال واللاحق بالبلدان الرائدة.

ختاما، يمكن التأكيد على أن المنصة الرقمية للمستثمر في الجزائر تمثل نموذجا ناجحا للتحويل الرقمي في المجال الاقتصادي، حيث نجحت في تحقيق التوازن بين المتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وضرورات الحوكمة الرشيدة، إن هذا التوجه الرقمي لم يعد خيارا في عالم الاستثمار المعاصر، بل أصبح ضرورة حتمية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وقد أظهرت الجزائر من خلال قانون 18-22 والمنصات الرقمية توجهها واضحا نحو تبني أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، مع ضرورة مواصلة الجهود للتطوير والتحسين المستمر.

قائمة المراجع:

اولا- المقالات:

1. بن عبيد سهام، دور القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد 01، 2023، ص ص 521 - 540.
2. بن ياني عائشة، عطار نسيم، المنصة الوطنية للمستثمرين أليات التفعيل وتحديات الواقع : قراءة في المرسوم رقم : 22-298، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص ص 751-771.
3. حرفوش مداني، كريش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص ص 01-24.
4. زيرق عبد الرحمان، جعيرن بشير " واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون 18-22"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص ص 91 - 102.
5. الصالحي نادية، " معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر " مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2022، ص ص 55-70.
6. عبد الرحمان ياسين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 12، 2023، ص ص 40 - 58.
7. كوسام أمينة، " أليات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار قانون 18-22"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص ص 131 - 146.
8. لعشاش محمد، " الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد 18-22"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد 01، 2023، ص ص 301 - 315.
9. ماديو ليلي، " الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 ألية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد 1، 2023، ص ص 637 - 661.

ثانيا- النصوص القانونية:

1. القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 50، الصادر بتاريخ 28 يوليو 2022.

2. مرسوم تنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد 60، الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2022.
3. مرسوم تنفيذي رقم 22-300 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022، والذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، ج.ر.ج.ج، عدد 60، الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

1. المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني www.invest.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/07 على الساعة 09:01.
2. المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/07 على الساعة 09:07.